موقف قانون الاحوال الشخصية العراقي من الاتصالات الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها

م. م. عباس فاضل طه الخفاجي
وزارة العدل/ مديرية تنفيذ كركوك

The legal position of Iraqi personal status regarding electronic communications between the wife and her love

Assistant Lecturer: Abbas Fadhil Taha
Ministry of Justice / Kirkuk Enforcement Directorate

المستخلص: جاءت هذه الدراسة للوقوف على موقف المشرع العراقي من الاتصالات الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها من حيث التجريم والعقاب وما ينتج عنها من آثار تتعلق بأنها الرابطة الزوجية عن طريق الوسائل الإلكترونية ومن أهمها الاتصالات الإلكترونية الخاصة بالرسائل النصية وإرسال صور غير أخلاقية عن انفسهم والتعري امام الكاميرات، ماهي إلا نتيجة لتحويل العالم إلى قرية صغيرة عن طريق تلك الشبكات العنكبوتية، ومع ذلك لم يتصد لها المشرع العراقي بصورة مباشرة وواضحة بالتجريم والعقاب بالرغم من تأثيرها السلبي على تفكك الأسرة، حيث تعد تلك الاتصالات من أهم الأسباب التي تدفع الزوج المتضرر في عصرنا الحالي إلى اللجوء الى المحاكم المختصة لإنهاء الرابطة الزوجية.**الكلمات المفتاحية:** وسائل الاتصالات الالكترونية, الاحكام, التفريق , انحلال الرابطة الزوجية.

Abstract: This study came to stand on the position of the Iraqi legislator on electronic communications between the wife and her lover in terms of criminalization and punishment and the resulting effects related to the marital bond through electronic means, the most

important of which are electronic communications, text messages, sending immoral pictures of themselves and nudity in front of cameras, which are nothing but a result of turning the world into a small village through these spider networks, and yet the Iraqi legislator did not address it directly and clearly by criminalization and punishment despite its negative impact on the disintegration of the family, as these communications are among the most important reasons that push the aggrieved husband in our current era to resort to the competent courts to end the marital bond.**Keywords**: Electronic communication means, rulings, separation, dissolution of marital bond.

المقدمة

تُعد ظاهرة الاتصالات الكترونية بين الزوجيّة وعشيقها من أبرز المشكلات التي تؤدي الى انتهاك لعقد الثقة والالتزام بين الزوجين، وتُعد من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى انهيار العلاقات الزوجية حيث تنطوي هذه الاتصالات على إقامة علاقة عاطفية أو جسدية مع شخص آخر خارج إطار الرابطة الزوجية ، مما يسبب ألمًا نفسيًا للطرف الآخر ويهدد استقرار الأسرة على الصعيد المجتمعات العربية، ومنّها مجتمعنا العراقي، فقد تتعدد أشكال الاتصالات بين الجسدية، العاطفية، وحتى الإلكترونية، وكلها تمثل خرقًا للعلاقة الزوجية وتعكس غالبًا وجود مشكلات عميقة في التواصل أو الرضا داخل العلاقة مما يجعل الخيانة تحديًا كبيرًا للعلاقة الزوجية، وقد تؤدي إلى الانفصال أو الطلاق إذا لم يتم التعامل معها بحكمة وجهد لإصلاح ما تم كسره. ومن هذا المنطلق فإن موضوع بحثنا نحاول الوقوف فيه على أسباب تلك ظاهرة.

مشكلة البحث واهميته:

١ – التطور التكنولوجي الهائل لأجهزة الاتصالات الحديثة أصبح يتزايد بمعدل عالي، الأمر الذي من شأنه أن يمثل تهديدا واضحاً لخصوصية الافراد مما يدعو إلى وجود حماية كافية توفر ضمانات حقيقية قانونية.

٢– هناك فراغ بين التشريع الذي يحمي الافراد وبين التطبيق العملي للتشريع مما يخشى معه تزايد مثل هكذا حالات.

٣– احياناً قد يكون اللجوء إلى الإجراءات القانونية فيها انتقاص لحقوق الفرد ومنها ما يتصل بخصوصيتهم، فكيف يمكن التوصل لإيجاد حالة من التوازن بين حق الفرد في حرمة اتصالاته الشخصية وحق الدولة في توفير الأمن والعدالة.

أسباب اختيار الموضوع:

١– خطورة الموضوع لكونه يمسّ شريحة واسعة من المجتمع تتعلق بالسمعة والاعراض.

٢– ممارسة الخيانة الزوجية عن طريق الاتصالات الإلكترونية وعلى رأسها الفيسبوك ، الواتس اب ، البريد الالكتروني وغيرها من وسائل التواصل الأخرى.

٣– الفراغ التشريعي لعدم وجود تنظيم قانوني خاص للمسائل المتعلقة بالاتصالات الإلكترونية و انعكاسيها على توجيهات المحاكم القضائية.

منهج البحث: اعتمد الباحث في هذه البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي بالرجوع الى نصوص المواد القانونية التي تحكم هذا الدراسة والمصادر والمراجع التي تناولت الدراسة في محاوله لفهم ابعادها وقصد المُشرع منها, وذلك من خلال تسليط الضوء عليها بشكل واسع ودقيق وبالطرق الموضوعية بقصد بيان حقيقتها.

خطة البحث: اقتضت طبيعة الموضوع ان نقسم بحثنا الى مبحثين وخاتمة، تناولنا في المبحث الأول، مفهوم وسائل الاتصالات الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها، والمبحث الثاني، الأسباب الشائعة حول الاتصالات الإلكترونية وموقف قانون الاحوال الشخصية منها اما الخاتمة سنبين فيه اهم النتائج والمقترحات التي سنتوصل اليها.

المبحث الأول: مفهوم وسائل الاتصالات الالكترونية بين الزوجة وعشيقها: من خلال هذا المبحث سنوضع بشيء من التفصيل ما هو مفهوم الوسائل الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها فإذا ما أردنا معرفة مفهوم الوسائل الإلكترونية وفقا للمعايير والأساس القانونية الحديثة، وكذلك القواعد العامة المستقرة في قانون الأحوال الشخصية والفقه فلابد لنا أن نبين من الجانب الأول تعريف الوسائل الإلكترونية في نطاق الرابطة الزوجية ومن ثم بيان مدى فاعلية الوسائل الإلكترونية الخاصة بالرابطة الزوجية, وهذا ما سنبحثه بشيء من التفصيل، وعليه وفقا لذلك سنقسم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الأول, تعريف الوسائل الإلكترونية في نطاق الرابطة الزوجية، ونخصص المطلب الثاني, لفاعلية الوسائل الإلكترونية على الرابطة الزوجية بين الزوجة وعشيقها.

المطلب الأول: تعريف الوسائل الإلكترونية في نطاق الرابطة الزوجية: للوسائل الإلكترونية تعريفات عديدة لا سيما منها في النطاق القانون حيث يقترب أحدهما من الآخر اولهما تعريف لغوي والثاني اصطلاحي وبحسب التفصيل الآتي:-

أولا: الوسائل الإلكترونية لغة .

١- الوسائل لغة: بمعنى جمع لكلمة وسيلة على وزن فعيله وقد تأتي بمعنى الآلة وما توصل برغبة إلى شيء معين[١]. عن ابن فارس ((وسل)) الواو والسين واللام: كلمتان متباينتان جدا،

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر العام للنشر، الجزء السادس، ١٩٣٣ هجرية - ١٩٧٩ ميلادية، ص ١١٠.

كما أنها تعني الدرجة والقرابة والمنزلة وهو ما يقترب به إلى الغير قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون)[١]. و الغاية منها هي القرابة[٢]. والوسيلة المراد بها توصل لتحصيل المقصود كما تأتي بأعلى مراتب الجنة بمنزلة الرسول الأعظم (صلّ الله عليه وسلم)، كما في القول (اللهم آت محمدا الوسيلة والفضيلة) فالقصد بها التقرب إلى الله كما تعني أيضا الشفاعة وهي أيضا منزل كبيرة من منازل الجنة.

والوسيلة هي القرابة إلى الله عز وجل فمن عمل عملا صالحاً تقرب به إلى الله، والقاصد إلى الله بمعنى واسل وتأتي أيضا بمعنى التوسل إليه بوسيلة لتقرب إليه بعمل، إذا الواضح من الوسيلة هي الوصلة والقرب وجمعها الوسائل قال تعالى (أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب يرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا)[٣] .

٢- الإلكترونية لغة : تعرف الالكترونية بانها عبارة عن وحدة معالجة تسهل عملية اتصال باستخدام وسائل اتصالات حديثة الهدف منها نقل وتبادل المعلومات الى الاطراف المعنية ومن ثم تخزن البيانات[٤].

ثانيا: الوسائل الإلكترونية اصطلاحاً

١- الوسائل اصطلاحاً بالنظر لعدم وجود تنظيم قانوني خاص بالوسائل الإلكترونية لذلك لابد من الرجوع إلى القواعد العامة التي نص عليها المشرع صراحةً في حال غياب النص القانوني، وهذا ما أشار إليه في نص المادة (١) من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة

(١) سورة المائدة : اية ٣٥.
(٢) محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي، لسان العرب، دار صادر للنشر، الطبعة الثالثة، المجلد السادس، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هجرية - ١٩٩٣ ميلادية، ص ٤٨٣٧.
(٣) سورة الاسراء : اية ٥٧.
(٤) د. احمد هندي, التقاضي الالكتروني لاستعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي , دراسة مقارنة, ط١, دار الجامعة الجديد, الاسكندرية, مصر, ٢٠١٤, ص١٦.

١٩٥٩ المعدل حيث نصت على أنها " ١ – تسرى النصوص التشريعية في هذا القانون على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها او في فحواها .

٢ – اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية الاكثر ملائمة لنصوص هذا القانون .

٣ – تسترشد المحاكم في كل ذلك بالأحكام التي اقرها القضاء والفقه الاسلامي في العراق وفي البلاد الاسلامية الاخرى التي تتقارب قوانينها من القوانين العراقية "[١] .

وكذلك عرف المشرع العراقي الوسائل الإلكترونية في نص المادة (١/ سابعا) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية حيث نصت على أنها "اجهزة او معدات او ادوات كهربائية او مغناطيسية او ضوئية او كهرومغناطيسية او اية وسائل اخرى مشابهة تستخدم في انشاء المعلومات ومعالجتها وتبادلها وتخزينها"[٢] .

وكذلك الحال في المادة (١٢/ خامسا) من قانون نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ حيث نصت على أنها "تهيئة الوسائل التي يطلبها البنك المركزي من مزود خدمة الدفع الالكتروني تهيئة مباشرة لتمكينه من اداء مهماته المتعلقة بالأشراف والمراقبة والتدقيق"[٣] . يفهم من خلال النصوص السابقة الذكر بأن الوسائل المستخدمة إلكترونيا بأنها أجهزة او معدات وأدوات كهربائية تستخدم في إنشاء المعلومات وتبادلها وتهيئة أداء مهماته المتعلقة بالإشراف والمراقبة وهذا ما يمكن أن يعاب به التعريف باعتباره جاء قاصرا غير شامل كونه اختزل الوسائل الإلكترونية في مفهوم ضيق لم يبين ماهية تلك الوسائل، وهذا ما جعله محل نقض.

(١) المادة (١) من قانون الاحوال الشخصية العراقي.
(٢) المادة (١/ سابعا) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية.
(٣) المادة (١٢/ خامسا) من قانون نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال.

وقد تناول الفقه القانوني تعريف الوسائل باعتبارها جمع وسيط يتولى الوصول بين امرين منفصلين الواحد عن الآخر بحيث يتخذ موقفا معتدلا بينهما يقال : قام زيد بدور وسيط بين المتعاقدين، أو قام محمد بدور بين متخاصمين، أو تولى العراق الوساطة لفض نزاع قائم بين دولتين عن طريق التفاوض ونحو ذلك من التواصل لتحقيق هدف التقريب والتفاهم والمصلحة المشتركة[١], وعرفه اخر بأنه "برنامج يتعلق بأجراء تنفيذي معين استجابة لأمر كلي او جزئي يتعلق بتداول رسالة بيانات الكترونية دون الحاجة الى تدخل بشري"[٢] ويذهب آخرون من الفقه إلى تعريف الوسائل الإلكترونية بأنها "برنامج من برامج الحاسب الآلي، يقوم بعمل معين نيابة عن الشخص الذي يستخدم الحاسب الإلكتروني، ويكون له في قيامه بهذا العمل قدر من الاستقلالية، فلا يتطلب قيامه بهذا العمل تدخل من الشخص الذي يمثله"[٣] .

ويمكننا تعريف الوسائل بانها (كل ما يتم به الوساطة بين أمرين منفصلين عن طريق الأجهزة الإلكترونية المرتبطة عبر الإنترنت، وما يتعدد به من طرق التعبير للحصول على المعطيات المطلوبة بين المرسل والمرسل إليه)

٢- الإلكترونية

بالرجوع الى القوانين العراقي لم تصدر تشريعات الى حد الان تنظم الية وطريقة عمل شبكات الكترونية (الانترنت) سوى قانون التوقيع الالكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ والذي يعد

(١) د. إبراهيم رحماني، إبرام عقود الزواج عن طريق الوسائط الإلكترونية الحديثة دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور في مجلة الشعاب، العدد ٤ ذو الحجة، ١٤٣٧ هجرية - ٢٠١٦ ميلادية، ص ٨٦.

(٢) د. صدام فيصل كوكز المحمداوي, الوسيط الالكتروني, مجلة الحقوق, جامعة البحرين, مج٨, ع١(٦٠) محرم ١٤٣٣ هجرية, يناير ٢٠١١ ميلادية, ص ٨٥٢.

(٣) د. آلاء يعقوب النعيمي، الوكيل الإلكتروني، مفهومه وطبيعته القانونية، بحث مقدم إلى مؤتمر المعاملات الإلكترونية، التجارة الإلكترونية الحكومة الإلكترونية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨ ميلادية ص ٤١١. و د. صدام فيصل المحمدي كوكز المحمدي الوسيط الإلكتروني مجلة الحقوق جامعة البحرين مجلد٨ العدد١، ١٤٣٣ هجرية - ٢٠١١ ميلادية، ص ٨٥٠.

قاصرا في مواجهة التطور الهائل والاعتماد في سوح المحاكم القضائية فقد تطرق الفقه الى تعريف الالكترونية

فهي عبارة عن دقائق ذات شحنة كهربائية سالبة وشحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية[١]. "والإلكترونية تعني الاعتماد على تقنيات تحتوي على ما هو كهربائي أو رقمي أو مغناطيسي أو لاسلكي أو بصري أو كهرومغناطيسي أو غيرها من الوسائل المشابهة وهي نوع من التوصيف والتحديد لمجال نوع النشاط المحدد"[٢].

كما عرفة اخر على انه تنسب إلى مجموعة الإلكترونيات والأنظمة الحديثة للاتصالات، وعند ربطها بالوسائل ينتج عن الوسائل الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت ترابط بين آمرين مختلفين، والقصد (وسائل التواصل الاجتماعي) فقد تعرف شبكة الإنترنت بأنها "مجموعة حواسيب كبيرة متصلة مع بعض بتمركز شامل حول العالم ذات قدرة تخزينية كبيرة للمعلومات المختلفة وكذلك تأتي مفهوم شبكة معلومات عالمية وهي مجموعة حواسيب مشبوك ببعضها البعض"[٣] .

أما وسائل التواصل الاجتماعي فهي عبارة عن منصات إلكترونية مكونة من الحاسوب أو الهواتف الذكية ذات قدرة تفاعلية ثنائية الهدف منها إنتاج ونقل المعلومات بين طرفين أو اكثر عبر منصات مخصصه لإتاحة المحتويات المراد تبادلها بين المستخدمين والتفاعل مع الآخرين عبر الانترنيت باعتباره وسيط جامع لنقل وتبادل هذه المعلومات[٤].

(١) المعجم الوجز، معجم اللغة العربية، الطبعة١٩٩٣،١ ص ٢٣.
(٢) د. عبد الهادي محمد فتحي، مقدمة في علم المعلومات، نظرة جديدة، الطبعة١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٥٠ .
(٣) د. بهاء الدين محمد مزيد، المجتمعات الافتراضي بديلاً للمجتمعات الواقعية، كتاب الوجوه نموذجا، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢،ص١٨.
(٤) د. ماجد رمضان الراشد، الخيانة الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على تماسك العلاقات العاطفية الزوجية من وجهة نظر العاملين المتزوجين في مديرية تربية الرصافة الاولى محافظة بغداد" الفيس بوك أنموذجا"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد ٥٩، سنة ٢٠٢٠، ص ١٦.

والمفهوم الواسع للوسائل الإلكترونية فهي مجموعة خدمات تنشأ وتبرمج من قبل كبار الشركات العالمية المخصصة ليتم ربطها بالشبكات الإلكترونية القصد منها تواصل أكبر عدد من المستخدمين والأصدقاء والتفاعل من خلال الأنشطة والاهتمامات وتكوين علاقات اجتماعية بين هؤلاء المستخدمين وتوفر العديد من المميزات أهمها المراسلات والمخاطبات والمقاطع الصوتية وبمشاركة مختلف الوسائل المتعددة الأخرى وهذه الوسائل قد حصدت الملايين من الأشخاص من مختلف العالم[١].

كما يمكن لنا ان نتساءل هل هناك مخاطر تترتب على الاتصالات عبر الوسائل الالكترونية بين الزوجة وعشيقها بالتأكيد هناك ثمة مخاطر تترتب على الاتصالات الزوجية الالكترونية عبر الإنترنت بين الزوجة وعشيقها منها انهاء العلاقة الزوجية والتفكك الأسرى- الفوضى الأخلاقي- تفكك أجتماعي جرائم قتل تغييب عن قضايا المجتمع انتحار أمراض نفسية وعقلية ... والخ.

وإجمالا يمكن تعريف الالكترونية بانها (مصطلح يشير إلى كل ما يتعلق باستخدام الإلكترونيات، فهي عبارة عن تدفق الشحنات الكهربائية (الإلكترونات) عبر مختلف المكونات الإلكترونية, يُستخدم المصطلح بشكل واسع للإشارة إلى الأنظمة، الأجهزة، والتطبيقات التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية أو الكهربائية)

المطلب الثاني: فاعلية وسائل الاتصالات الالكترونية على الرابطة الزوجية بين الزوجة وعشيقها: بعد الاطلاع على تعريفات الوسائل الالكترونية لا بد لنا من بيان فاعلية وسائل الاتصالات ومدى تأثيرها على الرابطة الزوجية فإن من أسهل الوسائل التي يلجأ إليها أحد الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة بخيانة الطرف الآخر في ظل تطور التكنولوجيا هي وسائل

---

(١) افراح علي هادي النائلي، مدى فعالية الوسائل الإلكترونية في إنهاء الرابط الزوجية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية، كلية القانون، ٢٠٢٢، ص ١٧ و ١٨.

التواصل الالكترونية فقد برز اليوم في مجتمعنا نوع جديد من الإدمان وهو الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي واستخدام التطبيقات الإلكترونية المتنوعة, وذلك ضمانا للاتصال السري التام بين الأشخاص ومن مختلف الجنسين، وهذا ما اوقع الكثير من الازواج في شباك وتسبب في اشكال تكنولوجي عصري يعرف بالخيانة الزوجية الافتراضي أو الإلكترونية[١]. وتشير بعض الدراسات إلى وصول نسبة الإدمان بمعدل يتراوح ١٥% – ٢٠% من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعية (الإنترنت) تكاد تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٥٥ عام وتشير أيضا الدراسات إلى أن الإدمان ينتشر بين الجاهلين والمثقفين وبين الكبار والصغار فهو لا يختصر على فئة معينة مما سبب تزايد في حالات الطلاق والخلع والتفريق بين الازواج [٢] .

ومن اهم وسائل الاتصالات الالكترونية بين الزوجة وعشيقها

اولا: الفيسبوك: لم يعرف المشرع العراقي مثل هذه الوسائل بل ترك ذلك للفقه ويمكن تعريف ال (Facebook) باعتباره أحد أهم وسائل اتصالات إلكترونية في الوقت الحاضر حيث تتجسد فكرته على أرض الواقع فـ بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٠٤ يمكن تصنيف ال (Facebook) باعتباره المركز الثالث بعد موقع (Google) و(Microsoft) من حيث الاستخدام فقد وصل عدد مستخدميه قرابة المليارين والنصف، وذلك حسب إحصائيات موقع (socialbakers) المختص في متابعة شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة من حيث عدد المستخدمين أما على صعيد العالم العربي فتتصدر جمهورية مصر العربية القائمة الأولى ثم تليها المملكة العربية السعودية ومن ثم العراق[٣] حيث يتصدر

(١) دلال وردة، موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية وأثرها على إنحلال الرابطة الزوجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد٨، العدد٣، ٢٠٢١، ص ٥٠٩.

(٢) د. عصام محمد زيدان، إدمان الانترنيت وعلاقته بالقلق والاكتئاب والوحدة النفسية والثقة بالنفس، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مجلد٧ العدد٣ القاهرة، مصر، ٢٠٠٨ ميلادية، ص ٣٧٣.

(٣) د. آمال بن صويلح، الخيانة الزوجية الإلكترونية وعلاقتها بانتشار وسائل التواصل الاجتماعي جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الرابط:

https://www.researchgate.net

موقع ال (Facebook) المرتبة الأولى في مسألة انحلال الرابطة الزوجية عن طريق الاتصالات الإلكترونية بين الازواج سواء كان ذلك عن طريق الهواتف المحمولة او عن طريق الحاسب الألى وهذا ما سجلته سوح المحاكم العراقية من خلال تبنيها لعدة دعاوى قضائية أبرزها حادثة وقعت في العراق أمام محكمة جنح الحسينية حيث أصدرت محكمة جنح الحسينية قرارها في الإضبارة المراقبة ٩٢٢/ ٢٠٢٣ المتضمن إلغاء التهم والإفراج عن المتهمة لعدم كفاية الأدلة وإخلاء سبيلها ما لم تكون مطلوبة عن قضية أخرى.

القرار/ " لدى التدقيق المداولة وجد أن الطعن التميز مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبله شكلا ولا عطف النظر على القرار المميز وجد أنه جاء غير صحيح وخالف لأحكام القانون كونه بني على خطأ في تطبيق القانون سرى أثره من قرار الإحالة المرقم(٩٨٢ /إحالة/ ٢٠٢٣) حتى القرار المطعون فيه اذ إن البين من وقائع هذه الدعوى يشير إلى أن المشتكي عثر في جهاز الهاتف العادي الى زوجته المتهمة على مراسلات وصور فيما بينها وبين أشخاص آخرين وحرك الشكوى بحقها بداعي زنا الزوجية وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وقد لوحظ من خلال سير التحقيق المؤرخ في ٢٠٢٣/٥/٢٥ ومن خلال الدعوى المفردة الواردة إلى هذه الهيئة بذات التاريخ وبحق ذات المتهمة وعن ذلك الفعل بأنه تم اتخاذ إجراءات القانونية بحقها فيه دعويين وعن ذات الجريمة المنسوبة لها وهذا من دون شك مخالف لأحكام القانون إذا إن فعل المتهمة ان صح إنما يمثل تعدي على الرابطة الزوجية من خلال اقترافها الفعل المنسوب لها وهي جريمة على فرض صحتها إنما تمثل فعلا واحدا من المتهمة لا أفعال متعددة وبالتالي لا يمكن أن تسأل لأكثر من مرة وإن محكمة الجنح ومن قبلها محكمة التحقيق لم تراعِ ما تقدم مما اخل بصحة قرارها المميز... لذا قرر نقضه والتدخل تميزا بقرار الإحالة ونقضه إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح بغية تأشيرها وأعادتها إلى محكمة التحقيق لتوحيدها بدعوى واحدة ومن ثم

إحالتها بقرار إحالة واحد هي وشريكها وصدر القرار باتفاق استنادا لأحكام القرار ١٠٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل في ٢٩ شعبان ١٤٤٥ هجرية الموافق ٢٠٢٤/٣/١١ ميلادي" [١] .

ثانيا: المكالمات الصوتية والرسائل النصية

مع التطور الهائل في التكنولوجيا الحديثة وانتشار العوالم الافتراضية بشكل واسع وتطور وسائل التواصل الالكترونية الحديثة فقد برزت افاق جديدة تسمى بالاختلاط الالكتروني وتتجلى ذلك بشكل خاص عن طريق الرسائل والمكالمات بين الشاب والشابات[٢]. فقد تمثل المكالمات والرسائل عبر الهواتف الذكية ومواقع الانترنت عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي تمكن عشيق الزوجة من الاطلاع على بيانات و خصوصية الزوجة، ومن ثم قد يصل الأمر إلى التهديد بنشرها تلك الخصوصيات أو اطلاع الغير عليها, وغيرها مما يودي ذلك الى انهاء الحياة الزوجية واساءة استخدام الهواتف الذكية يعد عاملا مساعدا للكشف عن الضرر الحاصل التي تترتب عليه التفريق القضائي بين الزوجين[٣] . وهذا ما ذهبت الية محكمة التمييز الاتحادية في احدى الدعاوى المنظورة امامها وتخلص وقائعها

"ادعى المدعي بواسطة وكيله لدى محكمة الأحوال الشخصية في الهندية بأن المدعى عليها زوجته ولتعذر استمرار الحياة الزوجية بينهما بسبب ارتكابها فعل الخيانة الزوجية لذا طلب دعوتها للمرافعة والحكم بالتفريق القضائي وتحميلها كافة المصاريف والاتعاب أصدرت محكمة الموضوع بعدد ٣٦٤/ش/ ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ حكماً حضورياً يقضي برد دعوى المدعي وتحميله الرسوم والمصاريف والاتعاب طعن وكيلا المدعي بالحكم تمييزاً في ٢٠٢٢/١٠/١٩.

(١) قرار محكمة استئناف كربلاء ذو الرقم ٢٦٣/ ت/ جزائية/ ٢٠٢٤ في ٢٠٢٤/٣/١١ غير منشور.
(٢) د. شاكر محمود شاكر رشيد ،المسؤولية المدنية الناجمة عن اختلاط الإلكتروني ، بحث منشور في جامعة كركوك, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد ٥٠ ، ٢٠٢٤، ص ٣٥ .
(٣) سحر فؤاد مجيد النجار، جريمة التنمر الإلكتروني دراسة في القانون العراقي والأمريكي، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد ١١ ،العدد ٢٠٢٤، ص١٤٣.

القرار/ لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف لأحكام الشرع والقانون لان الثابت من وقائع هذه الدعوى والشكوى الجزائية المقامة من قبل المدعي في هذه الدعوى ضد المدعى عليها فيها بان هناك رسائل غرامية وتبادل كلمات تشير الى وجود علاقة غرامية بين المدعى عليها وشخص اخر لا ترقى الى فعل الزنا وانما يقع في مضمون الخيانة الزوجية وحيث ان الخيانة الزوجية هي أوسع من فعل الزنا الزوجية والذي يستوجب توافر شروط خاصة به وحيث ان هذه الشروط لم تتوافر في دعوى زنا الزوجية المنظورة من قبل المحكمة الجزائية والتي الغت التهمة وافرجت عن المتهمة (المدعى عليها في هذه الدعوى) فان ذلك لا يعني ان فعل الخيانة الزوجية لم يقع من قبل المدعى عليها حيث ثبت من خلال تبادل الرسائل ومقاطع الفيديو بينها وبين شخص اخر لذا تكون دعوى المدعي بطلب التفريق للضرر الذي حصره بالخيانة الزوجية تكون لها سند من القانون وكان على المحكمة الاستجابة لها وحيث أنها قضت برد الدعوى خلافاً لوجهة النظر المتقدمة الأمر الذي أخل بصحة حكمها المميز لذا قرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢١ / ربيع الثاني / ١٤٤٤هـ الموافق ١٦ / ١١ / ٢٠٢٢ م" [١].

وفي قرار اخر قضت ايضا بـ " ادعى المدعي لدى محكمة الأحوال الشخصية في الديوانية بان المدعى عليها سبق وان استحصل على حكما المتضمن الزامه بتأديته المهر المؤجل البالغ عشرة ملايين دينار ولصدور قرار الحكم المرقم : ٧٥٥٤/ش/ ٢٠٢١ المتضمن الحكم بالتفريق القضائي وذلك لارتكابها فعل الخيانة الزوجية، لذا طلب دعوة المدعى عليها للمرافعة والحكم بإلغاء ومنع المطالبة المهر المؤجل أعلاه، وتحميلها الرسوم والمصاريف والاتعاب، أصدرت

(١) قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ١٥٣٥٧/ ٢٠٢٢ التسلسل ١٥٤٨٨/ غير منشور.

المحكمة بالعدد ٦٦٢٣/ش/ ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/١٠/٣٠ حكما حضوريا يقضي برد دعوى المدعي، وتحميله الرسوم والمصاريف والاتعاب طعن المدعي بالحكم تمييزا في ٢٠٢٢/١١/٢٣

القرار/ لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية لذا قرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للشرع والقانون للأسباب التي استند أليها لكون التفريق القضائي بموجب المادة الاربعون / الفقرة ٢ لفعل الخيانة الزوجية لا تأثير له على استحقاق المهر والمشرع نص على عدة حالات لا تستحق الزوجة المطلقة مهرها المؤجل وليس من بينها التفريق القضائي بفعل الخيانة الزوجية. لذا قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٦/جمادي الأولى / ١٤٤٤هـ الموافق ٢١/١٢/٢٠٢٢م" [١].

ثالثا: البريد الالكتروني E-Mail

يعني باللغة الانجليزية { Electronic Mail } وتختصر إلى E-Mail فهو عبارة عن مصطلح يطلق على إرسال رسالة نصية (إلكترونية) بين شخصين في طريقة احترافية وسرية لإرسال الرسائل النصية قبل ظهور الإنترنت [٢], ويعد أيضاً وسيلة من وسائل المراسلات الخاصة فهو عبارة عن إرسال رسائل إلكترونية تعمل بواسطة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والتي تمثل حق من الحقوق الشخصية الخاصة بالأفراد[٣]. وقد يتيح البريد الالكتروني إمكانية

(١) قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ١٧٢٥٩/ ٢٠٢٢ التسلسل ١٧٢٤٤/ غير منشور.

(٢) من المهم التفريق بين بريد الإنترنت الإلكتروني Internet E-mail وبين البريد الإلكتروني الداخلي Internal E-mail فبريد الإنترنت الإلكتروني قد ينتقل ويخزن في صورة غير مشفرة على شبكات وأجهزة اخري خارج نطاق تحكم كلا من المرسل والمستقبل. وخلال هذه الفترة فترة الانتقال من الممكن المحتويات البريد أن تقرأ ويُعبث بها من خلال جهة خارجية Third Party ، هذا إذا كان البريد على قدر من الأهمية. أنظمة البريد الإليكتروني الداخلي لا تغادر فيها البيانات شبكات الشركة أو المؤسسة ، وهي أكثر أمناً: نقلا عن خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكرة الجامعي الإسكندرية، ٢٠٢٠ ، ص ٥٠.

(٣) حمودي بكر حمودي، المسؤولية تقصيري الناجمة عن انتهاك الحق في الخصوصية عبر الإنترنت، بحث منشور في جامعة كركوك, مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٣٢٩.

توجيه الرسائل الالكترونية بين الزوجة وعشيقها من والى داخل العلبة البريدية الالكترونية لا تحتاج الى مواجهة حقيقية بينهما [١]. وهذا ما ذهبت الية محكمة التمييز الاتحادية

"أدعت المدعية بواسطة وكيلتها لدى محكمة الأحوال الشخصية في (.....) إن المدعي عليه زوجها شرعا وقانون وللضرر الذي أصابها منه لذا طلب دعوته للمرافعة والحكم التفريق للضرر أصدرت محكمة الموضوع حكم حضوري يقضي برد دعوى المدعية

القرار/ لدى التدقيق والمداولة وجد إن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف لإحكام الشرع والقانون اذ كان على المحكمة استكمال تحقيقاتها القضائية اللازمة واستجواب المدعى عليه حول الصور المرفقة مع لائحة وكيل المدعية والاستفسار منه فيما اذا كانت هذه الصور تعود له وعن علاقته بالمرأة التي تظهر بالصورة معه وما هي طبيعة العلاقة بينهما لأهمية ذلك في الاثبات وحيث أن المحكمة حسمت الدعوى خلافا لوجهة النظر المتقدمة الأمر الذي أخل بصحة حكمها المميز . لذا قرر نقضه وإعادة الدعوى إلى محكمتها لإتباع ما تقدم على إن يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة ، وصدر القرار بالاتفاق في ١٢ رجب / ١٤٤١ هـ الموافق ٢٠٢٠/٣/٨م."[٢].

وفي قرار اخر قضت ايضا "ادعى المدعي بواسطة وكيله لدى محكمة الاحوال الشخصية في كركوك بان المدعى عليه زوجها وللضرر الذي يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية. لذا طلب دعوتها للمرافعة والحكم بالتفريق وتحميله الرسوم والمصاريف والاتعاب أصدرت محكمة الموضوع بعدد ٩٤٤٧ /ش/ ٢٠٢٣ وتاريخ ٢٧ / ١٢/٢٠٢٣ حكما حضوريا يقضي بالتفريق

---

(١) طوني ميشال عيسى - التنظيم القانوني لشبكة الانترنت : دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولي - مكتبة صادر – بيروت – ٢٠٠١ – ص ٥٥.

(٢) قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ١٤٣٠٦/ التسلسل ١٤٢٦٢/ ٢٠١٩/ غير منشور.

بين المتداعين واعتباره طلاقا بائنا بينونة صغرى واقعا للمرة الأولى بحيث لا يحل احدهما للأخر الا بعقد ومهر جديدين وعلى المدعى عليها الالتزام بالعدة الشرعية البالغة ثلاثة قروء وان لا تتزوج الا بعد انتهاء عدتها واكتساب القرار الدرجة القطعية وتحميلها الرسوم والمصاريف والاتعاب طعنت وكيلة المدعى عليها بالحكم تمييزا بعريضتها المؤرخة في ٢٢/١/٢٠٢٤.

القرار/ لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف لأحكام الشرع والقانون اذ كان على المحكمة التوسع في تحقيقاتها القضائية والتأكد من ان هذه المحادثات والصور صادرة من الهاتف الذي يعود للمدعى عليها وكذلك من تاريخ هذه المحادثات وارسال الصور الى الشخص الأجنبي سيما وان البيئة الشخصية كانت شهادتهم سماعية وليست عيانيه حول الموضوع وحيث ان المحكمة حسمت الدعوى خلافاً لوجهة النظر المتقدمة الامر الذي اخل بصحة حكمها المميز. لذا قرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لاتباع ما تقدم على أن يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢ / شعبان / ١٤٤٥هـ الموافق ١٢/٢/٢٠٢٤م"[١].

ومن خلال تتبع أحكام محاكم القضاء العراقي يتبين لنا بأن أحكامه لا تسير على وتيرة واحدة بالنسبة للاتصالات الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها فهي تتجه في العديد من أحكامها إلاستناد على قواعد التفريق الرابطة الزوجية باعتبارها خيانة زوجية عن طريق اقامة الزوج دعوى الزنا الزوجية, وفي أحكام أخرى تستند إلى التفريق القضائي باعتباره ضررا اصاب الزوج استنادا لنص المادة ٤٠ الفقرة ٢ من قانون الأحوال الشخصية العراقي وإن هذه التوجيهات في القرارات الصادرة من المحاكم ذات الدرجات الدنيا بداءة الاستئناف قد تؤدي إلى إرباك واختلاف في الأحكام عند إصدارها في ما يخص قضايا التفريق الناشئ عن الاتصالات الإلكترونية بين

(١) قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ٢٩٣٤/ ٢٠٢٤ التسلسل ٢٩١٢/ غير منشور.

الزوجين, وربما يؤدي أيضا إلى إرباك الباحثين واختلاف في وجهات النظر في مسائل التكييف القانوني وفقا للتوجيهات المذكورة أعلاه

وإذا ما رجعنا إلى القرارات والأحكام التي تصدرها محكمة التميز الاتحادية يتضح لنا جليا أن محكمة التميز قد تبنت في كل واحد منها احد هذين الاتجاهين وعلى الرغم من الخلط في أحكام القضاء العراقي في الأساس القانوني لهذه الفعل فإنه من الواضح أنه أخذ يتجه حديثا إلى التفريق للضرر وهذا التطبيق من وجهة نظر الباحث سليمه استنادا لنص المادة ٤٠ الفقرة٢ من قانون الأحوال الشخصية العراقي وهو يعطي المضرور حماية الكافية نتيجة الأضرار التي لحقت به , وفي ضوء ما تقدم إن قرارات المحاكم العراقية قد أخذت من واقعة وسائل الاتصالات الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها باعتبارها تفريق للضرر وهو الاتجاه السليم والصحيح وحسنا فعل الشرع العراقي من اجل تحقيق الحكمة التي ابتغاها من ايراد هذا النص.

المبحث الثاني: الأسباب الشائعة حول الاتصالات الإلكترونية وموقف قانون الأحوال الشخصية منها: انطلاقا مما سبق يتضح لنا بأن الاتصالات إلكترونية الواقعة بين الزوجة وعشيقها تعد جريمة من الجرائم المعلوماتية الحديثة في مجال التجريم والعقاب سواء كانت مبنية على اسباب عامة او خاصة، ونظرا لعدم وجود نص قانوني صريح في قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولا حتى القوانين الاخرى يجرمها ويعاقب مرتكبها ولعدم تحديد أساسها القانوني بالشكل الدقيق يّعد إشكالية واضحة في مسألة إثبات الاتصالات الزوجية الواقعة، فما بالك بالخيانة الإلكترونية وبالتالي هذا كله يعتبر سبباً كافي لتحول قضايا الاتصالات الزوجية الافتراضي غير المشروعة إلى قضايا تفريق أو طلاق بين المتداعين.

ومن هنا تدخل القضاء العراقي من أجل التصدي لهذه الظاهرة المرتبطة بالمجال المعلوماتي وهذا ما أقرته محكمة التمييز الاتحادية العراقية في قراراتها من اجل استقرار المعاملات الزوجية فإن مجرد تبادل الزوجة مع عشقها الذي يعد شخصا أجنبي عنها اتصالات

ورسائل ومحادثات غرامية وصور وفيديوهات يعد ذلك من قبيل الخيانة الزوجية والذي اعتبرته فعلا مكونا لأنهاء الرابط الزوجية التي عدها المشرع بالحياة المقدسة, كل هذه التفاصيل سيتم التطرق لها في مطلبين نتطرق في المطلب الاول الاسباب الشائعة حول الاتصالات الالكترونية, ونتناول في المطلب الثاني موقف قانون الاحوال الشخصية منها .

المطلب الأول: الاسباب الشائعة حول الاتصالات الالكترونية: هناك العديد من الأسباب التي تقود الازواج إلى الابتعاد عن حياتهم الزوجية حيث يبدأ كل منهما باختيار الطريقة المناسبة من أجل إشباع رغباته والحصول على ما يعتقد بأنه يفتقده لدى شريكه فلا يمكن حصر هذه الأسباب بالزوجة أو الزوج بل إنها أسباب عامة تكاد تدفع الزوج أو الزوجة نحو ممارسة الخيانة الزوجية الإلكترونية[١].

وفي حقيقة الأمر فإن الخيانة الزوجية عن طريق الاتصالات الإلكترونية لا يمكن أبداً أن تحدد بالرجال دون النساء ولا النساء دون الرجال خصوصاً وأنها تتم برضا وموافقة الطرفين فلا يمكن أن نقول بأن الرجل أكثر خيانة من المرأة والعكس صحيح، وذلك لسبب واضح وبسيط جداً وهو أن أي خيانة تكون بطلها رجل وامرأة معاً؛ فلا تحدث خيانة برجل دون امرأة ولا بامرأة دون رجل فلو غاب الرجل او المرأة لم تكن هناك خيانة مطلقاً [٢]. فالخيانة الزوجية في المفهوم عام والشامل لا تقتصر فقط على الزنا, بل يُمكن إقامة علاقة تتجاوز حدود الشرع فتعتبر نوعاً من الخيانة وإن كان أشدها بين الزوجين العلاقة الجنسية[٣].

فالخيانة الزوجية شرّعاً وقانوناً لا تزال تعتبر أمراً غير مشروع وغير مقبول حتى في قوانين الدول التي تتدرج في خانة التطور والانفتاح مثل (النمسا واليونان وسويسرا وغيرها من الدول

(١) د. محمد حبيب الفندي، الخيانة الزوجية أسبابها وطرق العلاج منها، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ ميلادي، ص ٨

(٢) أنس ماجد عواودة، الخيانة الزوجية الالكترونية من وجهة نظر تربوية فقهية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القدس ، عمادة الدراسات العليا، ٢٠١٩، ص ٣٨ .

(٣) أنس ماجد عواودة, المصدر نفسه, ص ٣٩.

الأوروبية الاخرى) الا أن المرأة تتهم في مجتمعات أخرى بالخيانة الزوجية حتى إذا خانت قسراً بفعل تعرضها للاغتصاب بالإكراه وقد حصل هذا الأمر فعلاً في دول مثل(باكستان ونيجيريا)[١].

والشريعة الإسلامية الغراء وكذلك القوانين الوضعية لم تغفل ابداً عن قضية البحث في أسباب الخيانة الزوجية اطلاقاً، والوقاية منها وعلاجها، فوضعت الأسس العامة التي تربط العلاقات بين الناس بعيدا الخيانة.

ويرى الباحث أن أسباب معالجة الخيانة الزوجية لا يكون إلا من خلال البحث المعمق والتشخيص الدقيق في الأسباب التي تدفع بالرجال أو النساء إلى الوقوع في تلك الإشكالية ومعرفة أسبابها أولى طرق الحل الخيانة الزوجية متعددة الأسباب والدوافع منها ما يمكن تصنيفه كأسباب متعلقة بين الزوجين مما يؤدي ذلك الى هدم الرابطة الزوجية. وفي هذا الجانب نتناول الأسباب الاكثر شيوعاً في الوقت الحاضر المؤدية إلى الخيانة الزوجية الإلكترونية وعلى النحو الاتي:

اولا: الانعزال والادمان الالكتروني: يعد الإدمان على المواقع الإلكترونية سبباً لحدوث اضرار واضطرابات نفسية ومنها الإنعزال التام عن العالم، ولكثرة زيادة حالات الإدمان على مواقع الاتصالات الالكترونية زاد الاهتمام بالاضطرابات المصاحبة لهذا الإدمان و مدى انتشارها في المجتمعات وبمختلف الفئات العمرية والمستويات المهنية ، وتشير الدراسات الى وصول نسبة الإدمان بمعدل ٢٠% – ٢٥% من مستخدمي الانترنيت وتتراوح أعمارهم بين ١٥/ ٥٠ عاما، وتشير ايضا بعض الدراسات الى ان الإدمان ينتشر بشكل واسع بين الجاهلين و المتعلمين، وبين الكبار والصغار[٢] . وبمختلف الطرق ومن تلك الآثار التي تسببها هذه المواقع على الفرد

(١) أحمد محمود القاسم، مفهوم الخيانة الزوجية بين المرأة والرجل، ونتائجها المدمرة، موقع ديوان العرب تاريخ النشر: ٢٠٠٧/٧/٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١/١٢، http://www.dwanalarab.com

(٢) د. عصام محمد زيدان, المصدر السابق ، ص ٣٧٣ .

وما تصيبه من مشكلات تؤثر على إنحلال تلك الرابطة الزوجية [١] . فقد يحصل الانعزال عن طريق الجلوس لساعات طويلة أمام جهاز الحاسوب أو جهاز النقال مما يسبب عزل الفرد عن المجتمع ويؤدي ذلك إلى تدني تفاعل الفرد الاجتماعي مع أفراد أسرته وتقليص عدد أصدقائه[٢]

.

ومن بين تلك الأعراض التي تسببها هذه المواقع على الحياة الزوجية هي فقدان الزوج لمقومات البقاء وعدم التفاهم فيما بينهم ويشعر كل من الزوجين بالعزة النفسية وفقدان معايير وقيمة المجتمع والكراهية والرفض والانسحاب، بينما تشعر الزوجة بالعزلة عن زوجها تكاد تصل إلى مرحلة الجفاف والبعد وعدم الحوار فيما بينهم وعدم التواصل مما يجعل الزوجة البدء والتفكير باللجوء والحديث مع شخص أجنبي من أجل إشباع حاجاتها وعدم التمسك بالمعايير الزوجية وضوابط الاجتماعية مما يؤدي إلى حالة من الاضطراب والتفكك الأسري[٣].

وتشير بعض الإحصائيات التي تسجلها سحوح المحاكم العراقية إلى وصول حالات الانفصال بين الطلاق والتفريق بين الازواج إلى مستويات مرتفعة حيث سجلت المحاكم العراقية خلال شهر آب نسبة ٦٢٧١ حالة انفصال, واشارة رئيسة مركز جنين الثقافي بان نسبة الإنفصالات غالبا ما تحدث بسبب أمور كثيرة ومن أهمها الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي وكثرة العزلة وبعد الزوجين كل منهم على الآخر[٤].

(١) د. محمد النوبي و محمد علي ، ادمان الانترنيت في عصر العولمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠، ص ١٤.
(٢) د. محمد النوبي و محمد علي ، المصدر نفسه ص ١٥.
(٣) د. وفاء عبد الستار ، إدمان الزوج للإنترنيت وعلاقته بالاغتراب الزواجي لدى عينة من الزوجات ، جامعة الازهر، مصر، ص ١٩٥.
(٤) نهرو محمد, نسب الطلاق تتجه نحو الارتفاع في العراق, مقال منشور بتاريخ النشر ٢٠٢١/١١/٤ , تاريخ الزيارة على الموقع ٢٠٢٤/٨/٢٦
https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/

كذلك تشير إحصائيات اخرى مسجلة من قبل مجلس القضاء الأعلى بأن المحاكم العراقية خلال عام واحد سجلت أكثر من (٧٣) الف حالة الطلاق ،وأشار قاضي الأحوال الشخصية القاضي (أحمد الصفار) من الأسباب الرئيسي وراء كثرة الحالات هو تعلق الازواج بـ مواقع التواصل الاجتماعي وانفتاح العالم على العصر التكنولوجيا وكثرة الصراعات الداخلية وأثرها على الأسرة ومن أغلب المشاكل المسجلة هو هجران الزوج لزوجته[١].

ثانيا: التعلق: في السنوات الأخيرة تزايدت بشكل ملحوظ حالات عدم الاستقرار والتوتر بين الزوجين بسبب تعلق الزوجين بالمواقع الإلكترونية، فقد زادت حالات الطلاق الزوجات بسبب التعلق الشديد الذي يمارسه الزوج بالمواقع الإلكترونية، مما جعل الزوجات يصلن إلى مرحلة لا يستطعن معها العيش مع هذا الزوج بسبب إهماله لبيته وجميع واجباته المنزلية، وتركه للعمل، وتعلقه بالإنترنت في أغلب الأوقات. ومما يساعد على ذلك أن الإنترنت ليس له حدود أو أنظمة أو قوانين أو حكومات تسيطر عليه، ولا يمكن التحكم فيه إلا من قبل الفرد نفسه، فالجلوس على الإنترنت لفترات طويلة والتعلق به يثير لدى الفرد حالات الاكتئاب والقلق والشعور بالاستقلالية وانعدام العاطفة بين الزوجين، حيث يسعى الزوج لإشباع رغبته العاطفية من خلال الإنترنت، وهذا يؤدي إلى انعدام الثقة بين الزوج والزوجة وفي النهاية يؤدي إلى الانفصال أو الطلاق[٢].

ثالثا: المتعة وسوء الاستخدام: في الوقت الحاضر أصبحت الخيانة الزوجية الإلكترونية من أسهل الأمور بسبب الانتشار الهائل لوسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة للتعارف, ومن اهمها اتصالات الزوجة مع عشيقها، وذلك عن طريق الاتصالات الهاتفية وبرامج الدردشة وإرسال المقاطع غير أخلاقية, فعن طريق هذه المواقع يمكن للزوجة التواصل مع عشيقها

(١) القضاء : ٣٠ ألف طلاق في بغداد خلال عام واحد ... سببها البوبجي والمسلسلات الغرامية والمخدرات ، مقال منشور بتاريخ ٥/٥/٢٠١٩ ، العراق ، تاريخ الزيارة ٢٦/٨/٢٠٢٤ https://www.radionawa.com/all

(٢) سعيد شلش ، تأثير الإنترنيت في العلاقة الزوجية ، مقال منشور بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٤ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٢٧ https://www.balagh.com/woman/article

افتراضيا ابتداءً، ومن ثم تتحول العلاقة فيما بينهم إلى علاقة حقيقية, مما يجعل الزوج في كثير من الأحيان يشك في زوجته أثناء الانعزال عنه والتعلق الطويل بأجهزة الحاسوب أو الموبايل، فلسوء استخدام الانترنيت ووسائل الاتصالات الحديثة جعلت كابوس كبير لدى كثير من الأسر لأنها تنهي الرابطة الزوجية بسبب بعض التصرفات غير المشروعة وسهولة الخيانة فكثيره هي حالات التفريق التي حدثت بسبب "الخيانة الإلكترونية" [١]. فسوء الاستخدام والحديث مع الافراد ممن يحل شرعاً على الزوجة يزيد من نسبة الخلافات الزوجية ويمكن أن تطور هذه الخلافات وتصل إلى انفصال الزوج عن زوجته[٢].

فقد سجلت المحاكم العراقية قرابة (٨٢٤٥) حالة انفصال خلال شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٢٢ , وهذا الرقم يعد نسبة كبيرة عما كان عليه قبل عامين سابقين حيث سجل العراق (٥٠٦٤) حالة انفصال في عام ٢٠٢٠ خلال شهر واحد ، ويرى الباحثون إن أهم الأسباب التي جعلت المحاكم العراقية تصل إلى هذه المرحلة هو سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي الذي سب الكثير من المشاكل بين الأسر[٣].

مما تقدم يتبين لنا إن سوء الاستخدام هو السبب الرئيسي والمسؤول على حالة عدم استقرار التي وصلت إليها الأسر فهناك فجوة موجودة في الرابطة الزوجية سببها انشغال الزوج بأمور

(١) دعاء يوسف، في العراق قضايا طلاق عبر واتساب تحال للمحاكم ، ٢٥ يناير ٢٠٢٢ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٠ https://www.irfaasawtak.com/women

(٢) لاريسا صليعي ، الخيانة الإلكترونية .. مواقع التواصل الاجتماعي تهدد الحياة الزوجية ، بيروت ، لبنان مقال منشور بتاريخ ٢٠١٩/٣/٤، تاريخ الزيارة ٢٢٤/٩/١ https://www.aljazeera.net/women

(٣) أكثر من ٢٧٤ حالة في اليوم الواحد ... الطلاق بالعراق يهدد حياة مئات الأسر ، مقال منشور بتاريخ ١٤/١/٢٠٢١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/٥ https://anbaa-alyoum.net

العمل وأن انشغال الزوجة بهذه المواقع مما يسبب ذلك عدم وجود حوار بين الزوجين وعدم الرغبة في التواصل في ما بينهم ليس فقط على سبيل العاطفة بل احيانا لأسباب مادية.

المطلب الثاني: موقف قانون الاحوال الشخصية من الاتصالات الالكترونية: لم يرد في القانون العراقي تعريف خاص بجريمة الخيانة الزوجية عبر الوسائل الالكتروني لأن اغلب التشريعات قد وضعت قبل انتشار الاجهزة الالكترونية لاسيما منها الأجهزة الحديثة في العراق إذ أن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ شرع في عام ١٩٦٩ في حين انتشرت الأجهزة الحديثة والهواتف الخلوية بعد عام ٢٠٠٣ هذا من ناحية[١]. ومن الناحية الجزائية اخرى "لا يوجد نص عقابي صريح عالج الفعل المذكور في حالة وقوع الخيانة الزوجية عبر الهاتف بل أن التوجهات القضائية اختلفت في معالجة هذه الحالة واتجهت في اتجاهين بين الأول بأنه لا توجد جريمة اسمها الخيانة الزوجية عبر الهاتف وأن الأمر يتعلق بحق المتضرر من هذا الفعل بأن يطلب التفريق للضرر وفقاً لمفهوم المادة ٤١ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل على اعتبار وقوع هذا الفعل اضر بالعلاقة الزوجية وبالتالي فإن محكمة التحقيق ترفض الشكوى وتغلق الدعوى نهائياً لعدم وجود نص عقابي استنادا إلى أحكام المادة ١٣٠ / أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ لعدم وجود فعل يعاقب عليه القانون"[٢]. بل ان مفهوم الخيانة الزوجية عبر جهاز الهاتف النقال تختلف عن مفهوم زنا الزوجية التي يعاقب المشرع مرتكبها بالحبس استنادا إلى أحكام المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات والتي نصت على أن:

١-"يعاقب بالحبس الزوجة الزانية ومن زنا بها ويفترض علم الجاني بقيام الزوجية ما لم يثبت من جانبه انه لم يكن في مقدوره بحال العلم بها".

(١) د. مالك جابر الخزاعي, افراح علي هادي, شروط انهاء التفريق للضر عن طريق الوسائل الالكترونية ووسائل اثباتها, دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة الشرق الاوسط للدراسات القانونية والفقهية, المجلد ٣, العدد ١, ٢٠٢٣, ص ١٥٤.
(٢) المادة (١٣٠/أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي.

٢- "يعاقب بالعقوبة ذاتها الزوج إذا زنا في منزل الزوجية"

ويرى البعض أن الاتجاه الثاني قد اعتبر الخيانة الزوجية عبر الهاتف جريمة فعلٍ مخلٍ بالحياء وفق مفهوم المادة ٤٠١ من قانون العقوبات التي عاقبت مرتكبها بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين على اعتبار أن الخيانة الزوجية عبر الهاتف وما يلحق به من إرسال الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو يقترن بفعل فاضح مخل بالحياء ويستوجب معاقبة مرتكبها ويتطلب مراجعة الزوج لإقامة الشكوى في حال وقوع زنا الزوجية لأن هذه الجرائم لا يمكن تحريكها إلا ممن وقعت عليه أو من يقوم مقامه استنادا إلى أحكام المادة ٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ والتي أشارت انه (أ -لا يجوز تحريك الدعوى الجزائية إلا بناء على شكوى من المجني عليه أو من يقوم مقامه قانونا في جرائم زنا الزوجية)"[١]. كما أورد قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بعض أحكام التفريق من حيث الضرر الواقع بين أحد الزوجين بالزوج الآخر، فمن حيث اللفظ فأن المشرع العراقي لم يشير إلى حالات التفريق في مسألة الاتصالات الإلكترونية حيث اكتفى بنص المادة (٤٠) من القانون بقولها "لكل من الزوجين طلب التفريق عند توافر احد الاسباب الاتية:

١- اذا اضر احد الزوجين بالزوج الاخر او بأولادهما ضررا يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية.

ويعتبر من قبيل الاضرار ، الادمان على تناول المسكرات او المخدرات ، على ان تثبت حالة الادمان بتقرير من لجنة طبية رسمية مختصة ويعتبر من قبيل الاضرار كذلك، ممارسة القمار في بيت الزوجية.

(١) القاضي جاسم محمد كاظم, كيف يتعامل القانون العراقي مع الخيانة الزوجية عبر الهاتف, مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣١ , تاريخ الزيارة على الموقع https://test.sjc.iq/view.

٢- اذا ارتكب الزوج الاخر الخيانة الزوجية ويكون من قبيل الخيانة الزوجية , ممارسة الزوج فعل اللواط, باي وجه من الوجوه... الخ" [١].

يلاحظ من خلال النص بان المشرع العراقي قد حسم المسألة في الحالات المشار اليها في نص اعلاه, فلم تعد المحكمة بحاجة الى الرجوع للاجتهادات الفقهية في تلك الحالات, الا ان المشرع لم يتطرق الى مسألة الاتصالات الالكترونية بشكل واضح وصريح ، فيبقى مرجع الحكم فيها استناداً الى نص المادة الاولى من قانون الاحوال الشخصية بالفقرتين (الثانية والثالثة)، حيث نصت الفقرة الثانية (اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية الاكثر ملائمة لنصوص هذا القانون) وكذلك نصت الفقرة الثالثة (تسترشد المحاكم في كل ذلك بالأحكام التي اقرها القضاء والفقه الاسلامي في العراق وفي البلاد الاسلامية الاخرى التي تتقارب قوانينها من القوانين العراقية)[٢].

يتضح لنا بأن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الاولى قد تركت للمحكمة الرجوع إلى الأحكام الفقهية حيث أخذه بالآراء الفقهية التي تجعل وقوع الاتصالات الالكترونية بين الزوجة وعشيقها سببا كافيا للتفريق وإنهاء الحياة الزوجية، ومن التطبيقات القضائية فقد قضت محكمة التميز الاتحادية بقرارها " لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف لأحكام الشرع والقانون لان المحكمة قضت برد دعوى المدعي خلافا لتحقيقاتها القضائية حيث أن الثابت من خلال الاطلاع على الصور المرفقة مع اضبارة الدعوى انها تظهر بوضع غير اخلاقي وارسال هذه الصور إلى اشخاص آخرين وبذلك تكون اضرت بالمدعي (زوجها) ضرراً

(١) المادة (٤٠) من قانون الاحوال الشخصية العراقي.
(٢) القاضي عمار محمد كمال, الطلاق بوسائل الاتصال الحديثة, مقال منشور بتاريخ ٢٠١٣/٩/٩ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٢٠على الموقع
https://www.iraqidevelopers.com/iraqfsc/ar/node/

يستوجب معه التفريق لأنه ضرراً جسيما لا يمكن أن تستقيم معه العلاقة الزوجية لأنها ارتكبت الخيانة الزوجية لزوجها وتكون دعوى المدعي لها سند من القانون استنادا لأحكام المادة الاربعين / ٢ من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل، وحيث أن المحكمة قضت برد الدعوى خلافا لوجهة النظر المتقدمة الأمر الذي اخل بصحة حكمها المميز. لذا قرر نقضه واعادة الدعوى إلى محكمتها لاتباع ما تقدم على أن يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٩ / شوال / ١٤٤٢هـ الموافق ٣١/٥/٢٠٢١م "[١].

وقضت ايضا بأنه "الصور الفوتوغرافية والمكالمات الهاتفية المربوطة صور منها تثبت وجود علاقة مع الغير وهذا يشكل ضررا جسيم ويحل بالحياة الزوجية"[٢] وكما قضت ايضا بانه " بأنه ثبوت المراسلات والاتصالات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل المدعى عليها مع شخص غريب مبررا للتفريق عملا بأحكام المادة ٤٠/فقرة ١ من قانون الاحوال الشخصية العراقي"[٣] يتضح لنا مما تقدم أعلاه بأن مصطلح كلمة (الخيانة الزوجية) جاءت بشكل عام لتشمل جميع أوجه الخيانة وليس فقط فعل الزنا[٤]. فقد ذهبت محكمة التمييز العراقية إلى أن الخيانة الزوجية لا تعني بالضرورة الخيانة الزوجية الجسدية[٥]. كما أفادت المحكمة انه لايجوز للزوجة أن تطلب التفريق في حال صدرت الخيانة الزوجية من طرفها[٦]. وايضا باعتبار أن الدعوى المقامة من قبل المدعية (الزوجة) تُرد استنادا لنص المادة ٤٠ من قانون الأحوال الشخصية المعدل لارتكابها الخيانة الزوجية، ولأن الحجة المنسوب عليها لا تعتبر خيانة زوجية

(١) قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ٧١٦٤/ ٢٠٢١ التسلسل ٧١٧٤/ منشور.
(٢) قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية ذو الرقم ٢٠١٧/٥١٢٦ في ٢٠١٧/٩/١١ نقلا عن د. مالك جابر الخزاعي, افراح علي هادي, مصدر سابق, ص ١٥٥.
(٣) قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية ذو الرقم ١٧١٠٤/ ٢٠٢١ في ٢٠٢١/١٢/٢٩ نقلا عن د. مالك جابر الخزاعي, افراح علي هادي, المصدر نفسه, ص ١٥٥.
(٤) القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ المنشور في جريدة الوقائع العراقية ، بالعدد ٢٦٣٩ في ٢٠/٢/١٩٧٨ .
(٥) رقم القرار ١٠٣٣ / شخصية / ٨١ في ١٦/١٢/١٩٨١ مجموعة الاحكام العدلية العدد ١٤ ، السنة ١٣ ، ١٩٨٢ ، ص٥٢.
(٦) رقم القرار ٦ /شرعية / ١٩٧١ /في ١٧/٣/١٩٧١ / النشرة القضائية العدد الأول ، السنة ١٩٧١ ، ص ٧٢ .

تنسب اليها احكام المادة ٣٧٧/ف١ من قانون العقوبات، وإن عجز المدعي عن الاثبات تحلف المدعى عليها باليمين الحاسمة[١]. وفي حال تمت الخيانة الزوجية الالكترونية ولجوء الزوج الى التمسك بأحكام المادة (٤٠/الفقرة٢) سيلزم القاضي في السير والنظر بالدعوى[٢].

فقد نجد أن المشرع العراقي نظر إلى الموضوع نظرة علمية لكثرة الحالات المشابهة في الوقت الحاضر، فقد ترجع أصول المحاكمة في مثل هذه الحالة إلى نص المادة ٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ باب الشكاوى التي تتعلق بحقوق شخصية ، والتي يتم رفع دعوى شكوى خيانة زوجية وهذه الشكوى تكون خاضعة لأحكام المادة ٣٧٨/ الفقرة١ من قانون العقوبات العراقي وبعد توافر الشروط المطلوبة لإقامة وتحريك الشكوى تقوم المحكمة المختصة بمراجعة الوسائل الإلكترونية من شركات الاتصال وكشف الحسابات المرسل والمرسل إليه من قبل خبير مختص وذلك من أجل إثبات الواقعة المراد الحكم بها وبعد التأكد من وجود خيانة زوجية يتم تطبيق نص المادة المذكورة سابقا من قانون الأحوال الشخصية العراق التي بموجبها يتم التفريق للضرر[٣]. الا اننا نرى بان المشرع العراقي لم يحسن الأمر في مسألة خيانة الزوجية عن طريق الاتصالات الإلكترونية ولم نجد نص صريح يجرم هذا الفعل وبذلك لا يمكن للمحكمة التي عرضت امامها قضية فيها خيانة زوجية إلكترونية أن تخالف مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" فهي لم تجرم حتى ضمن الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تقع على الأفراد بل يمكن أن نكيف هذا الفعل إذا كان علنا ومسموحا للكافة الاطلاع عليه عبر الوسائل من إلكترونية مثلا وضمن جريمة الفعل العلني مخل بالحياء في حال توافرت أركانه استنادا النص المادة ٤٠٤ من قانون العقوبات العراقي, إلا أن هذا لا يسد الفراغ الخاص بالزنا

(١) رقم القرار ١١٩٣٣ / شخصية ٨٥ ، في ٢٩/١٠/١٩٨٦ ، مجموعة الاحكام العدلية ، العدد ٣ ، ١٩٨١ ، ص ٨٨.
(٢) القاضي عبد الله خضر الرحالي، الطلاق، بحث مقدم إلى مجلس العدل، مسحوب على آلة الرونيو – بغداد، ١٩٨٥, ص ١٣٨.

(٣) سارة ، الخيانة الزوجية عبر الهاتف ، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٣٠ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/٢٠
https://shababalrafedain.com/threads

الإلكتروني لكون جريمة الفعل بالحياء تختلف تماما عن جريمة الخيانة الزوجية, وذلك من عدة أوجه أولها وأهمها أن جريمة الزنا تكون مبنية على وجود علاقة زوجية خاصة يحميها قانون العقوبات بينما جريمة الفعل المخلل بالحياة لا تشترط وجود اعتداء على الرابطة الزوجية بل قد يعتبر الزوجين مرتكبين للفعل المُخل بالحياء إذا كان ذلك علنا أمام انظار الناس أو إذا كان فعلهما ممكن الاطلاع عليه عبر الوسائل الإلكترونية.

وقد يثأر في ذهن الباحث تساؤل مفاده ما هو الحكم في حال رضا الزوج باستئناف الحياة الزوجية بالرغم من علمه بوقوع الخيانة الزوجية بين الزوجة وعشيقها عبر وسيلة اتصال إلكترونية؟ الإجابة على هذا التساؤل يمكن القول أن المشرع العراقي ذكر في نص المادة ٣٧٨ /ف١ من قانون العقوبات العراقي (لا يجوز تحريك دعوى الزنا.....الخ) فمن الواضح أن علم الزوج بالخيانة الزوجية ورضا باستئناف الحياة الزوجية معها لا يحق له بعد ذلك إقامة دعوى الزنا الزوجية ضدها[1]. ثم يبرز السؤال آخر حول مسألة الحضانة لدى الزوجة إن كانت قد ثبتت عليها اتصالها مع شخص أجنبي أو إرسالها بعض الصور والفيديوهات وحصول الزوج على حكم بالتفريق ؟ فإن ذلك يعد سببا كافي لإسقاط الحضانة رغم أن المشرع العراقي لم ينص بنص واضح وصريح وإنما استنبط الحكم من نص المادة ٥٧/ ف٢ من قانون الأحوال الشخصية التي تنص على (يشترط ان تكون الحاضنة بالغة عاقلة امينة قادرة على تربية المحضون وصيانته.... الخ) وهنا يعد دليل كافي لإدارة الزوجة باعتبارها فقدت شرط من شروط الحضانة مما لا ينفع تربية المحضون معها.

الخاتمة: ارتأينا ان نبين في نهاية هذا البحث المتواضع جملة من النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها في بحثنا موقف قانون الاحوال الشخصية من الاتصالات الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها.

(١) المادة (٣٧٨/ الفقرة١) من قانون العقوبات العراقي.

اولا: النتائج:

١- رأينا من خلال البحث بأن وسائل الاتصالات الإلكترونية بين الزوجة وعشيقها ما هي الا نتيجة لتحول العالم إلى قرية صغيرة عن طريق المواقع الإلكترونية مما يسهل على الزوجة مجال الاتصال مع عشقها ليمتد إلى كل أنحاء العالم.

٢- فمن الواضح بأنه الوسائل الالكترونية وعلى رأسها (Facebook, WhatsApp, والبريد الإلكتروني E–Mail ... الخ) من أكثر الوسائل التي تُسهل وتساعد الزوجة على الخيانة الزوجية.

٣- تبين لنا بأن قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل لم يدرج وسائل الاتصالات إلكترونية ضمن حالات التفريق التي تقع على الزوجين ضمن نص المادة الاربعون.

ثانيا: المقترحات:

١- نقترح بضرورة العمل وبصورة عاجلة بوضع تشريعات خاصة أو تعديل القوانين بالقدر الكافي التي تعمل بها المحاكم العراقية لأن الأحكام العامة المنصوص عليها في قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات لا يمكن اعتبارها حلا كافيا نظرا لتسارع تطورها.

٢- نقترح تحديد مفهوم الخيانة الزوجية عبر وسائل الاتصال الالكتروني وبيان ابعادها.

٣- كما نقترح بتقنين حالة التفريق التي تقع بوسائل الاتصال الالكترونية الحديثة ويكون بتعديل في قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بأضافة فقرات الى المادة الاربعون منه وتكون كل فقرة تخص وسيلة من وسائل الاتصالات الحديثة

بحسب الاختلاف في طريقة الارسال ليكون النص كالاتي (يحق للزوجة التي يرتكب زوجها الخيانة الزوجية عن طريق الاتصالات الإلكترونية طلب التفريق واستحقاقها مهرها المؤجل، ويحق للزوج التي ترتكب زوجته الخيانة الزوجية عن طريق الاتصالات الإلكترونية طلب التفريق وإسقاط مهرها المؤجل وحضانة الأطفال).

المصادر

بعد القرآن الكريم

الكتب

١- أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر العام للنشر، الجزء السادس، ١٩٣٣ هجرية - ١٩٧٩ ميلادية.

٢- د. محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي، لسان العرب، دار صادر للنشر، الطبعة الثالثة، المجلد السادس، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هجرية - ١٩٩٣ ميلادية.

٣- د. احمد هندي, التقاضي الالكتروني لاستعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي, دراسة مقارنة, ط١, دار الجامعة الجديد, الاسكندرية, مصر, ٢٠١٤.

٤- المعجم الوجز، معجم اللغة العربية، الطبعة١.

٥- د. عبد الهادي محمد فتحي، مقدمة في علم المعلومات، نظرة جديدة، الطبعة١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣.

٦- د. بهاء الدين محمد مزيد، المجتمعات الافتراضي بديلاً للمجتمعات الواقعية، كتاب الوجوه نموذجا، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.

الرسائل والاطاريح الجامعية

١- افراح علي هادي النائلي، مدى فعالية الوسائل الإلكترونية في إنهاء الرابط الزوجية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية، كلية القانون, ٢٠٢٢.

٢- أنس ماجد عواودة، الخيانة الزوجية الالكترونية من وجهة نظر تربوية فقهية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القدس ، عمادة الدراسات العليا، ٢٠١٩.

البحوث المنشورة والمجلات

١- حمودي بكر حمودي، المسؤولية تقصيري الناجمة عن انتهاك الحق في الخصوصية عبر الإنترنت، بحث منشور في جامعة كركوك, مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٩.

٢- د. إبراهيم رحماني، إبرام عقود الزواج عن طريق الوسائط الإلكترونية الحديثة دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور في مجلة الشعاب، العدد ٤ ذو الحجة، ١٤٣٧ هجرية - ٢٠١٦ ميلادية.

٣- د. آلاء يعقوب النعيمي، الوكيل الإلكتروني، مفهومه وطبيعته القانونية، بحث مقدم إلى مؤتمر المعاملات الإلكترونية، التجارة الإلكترونية الحكومة الإلكترونية، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨ ميلادية ص ٤١١. و د. صدام فيصل المحمدي كوكز المحمدي الوسيط الإلكتروني مجلة الحقوق جامعة البحرين مجلد٨ العدد١، ١٤٣٣ هجرية – ميلادية٢٠١١.

٤- د. شاكر محمود شاكر رشيد ،المسؤولية المدنية الناجمة عن اختلاط الإلكتروني ، بحث منشور في جامعة كركوك, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد ٥٠ ، ٢٠٢٤.

٥- د. صدام فيصل كوكز المحمداوي, الوسيط الالكتروني, مجلة الحقوق, جامعة البحرين, مج٨, ع١(٦٠) محرم ١٤٣٣ هجرية, يناير ٢٠١١ ميلادية.

٦- د. عصام محمد زيدان، إدمان الانترنيت وعلاقته بالقلق والاكتئاب والوحدة النفسية والثقة بالنفس، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مجلد٧ العدد٣ القاهرة، مصر، ٢٠٠٨ ميلادية.

٧- د. عن خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكرة الجامعي الإسكندرية، ٢٠٢٠.

٨- د. ماجد رمضان الراشد، الخيانة الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على تماسك العلاقات العاطفية الزوجية من وجهة نظر العاملين المتزوجين في مديرية تربية الرصافة الاولى محافظة بغداد "الفيس بوك أنموذجا"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥٩، سنة ٢٠٢٠.

٩- د. مالك جابر الخزاعي, افراح علي هادي, شروط انهاء التفريق للضر عن طريق الوسائل الالكترونية ووسائل اثباتها, دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة الشرق الاوسط للدراسات القانونية والفقهية, المجلد ٣, العدد ١, ٢٠٢٣.

١٠- د. محمد النوبي و محمد علي ، ادمان الانترنيت في عصر العولمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠.

١١- د. وفاء عبد الستار ، إدمان الزوج للإنترنيت وعلاقته بالاغتراب الزواجي لدى عينة من الزوجات ، جامعة الازهر، مصر.

١٢- دلال وردة، موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية وأثرها على إنحلال الرابطة الزوجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد٨، العدد٣، ٢٠٢١.

١٣- سحر فؤاد مجيد النجار، جريمة التنمر الإلكتروني دراسة في القانون العراقي والأمريكي، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد ١١ ،العدد ٢٠٢٤.

١٤- طوني ميشال عيسى - التنظيم القانوني لشبكة الانترنت : دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولي - مكتبة صادر – بيروت – ٢٠٠١.

١٥- القاضي عبد الله خضر الرحالي، الطلاق، بحث مقدم إلى مجلس العدل، مسحوب على آلة الرونيو – بغداد، ١٩٨٥.

القوانين

١- قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل.

٢- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنه ١٩٦٩ المعدل.

٣- قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنه ١٩٧١ المعدل.

٤- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

٥- قانون نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤.

القرارات

١- قرار محكمة استئناف كربلاء ذو الرقم ٢٦٣/ ت/ جزائية/ ٢٠٢٤ في ٢٠٢٤/٣/١١ غير منشور.

٢- قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ١٥٣٥٧/ ٢٠٢٢ التسلسل ١٥٤٨٨/ غير منشور.

٣- قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ١٧٢٥٩/ ٢٠٢٢ التسلسل ١٧٢٤٤/ غير منشور.

٤- قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ١٤٣٠٦/ التسلسل ١٤٢٦٢/ ٢٠١٩/ غير منشور.

٥- قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ٢٩٣٤/ ٢٠٢٤ التسلسل ٢٩١٢/ غير منشور.

٦- قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية ذو الرقم ٧١٦٤/ ٢٠٢١ التسلسل ٧١٧٤/ منشور.

٧- قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية ذو الرقم ٢٠١٧/٥١٢٦ في ٢٠١٧/٩/١١/ منشور.

٨- قرار محكمة التمييز الاتحادية هيئة الأحوال الشخصية ذو الرقم ١٧١٠٤/ ٢٠٢١ في ٢٠٢١/١٢/٢٩/ منشور.

٩- رقم القرار ١٠٣٣ / شخصية / ٨١ في ١٦/١٢/١٩٨١ مجموعة الاحكام العدلية العدد ١٤ ، السنة ١٣ ، ١٩٨٢ .

١٠- رقم القرار ٦ /شرعية / ١٩٧١ /في ١٧/٣/١٩٧١ / النشرة القضائية العدد الأول ، السنة ١٩٧١.

١١- رقم القرار ١١٩٣٣ / شخصية ٨٥ ، في ٢٩/١٠/١٩٨٦ ، مجموعة الاحكام العدلية ، العدد ٣ ، ١٩٨١.

المقالات

١- أحمد محمود القاسم، مفهوم الخيانة الزوجية بين المرأة والرجل، ونتائجها المدمرة، موقع ديوان العرب تاريخ النشر: ٢٠٠٧/٧/٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١/١٢، http://www.dwanalarab.com

٢- أكثر من ٢٧٤ حالة في اليوم الواحد ... الطلاق بالعراق يهدد حياة مئات الأسر ، مقال منشور بتاريخ ١٤/١/٢٠٢١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/٥ https://anbaa-alyoum.net

٣- د. آمال بن صويلح، الخيانة الزوجية الإلكترونية وعلاقتها بانتشار وسائل التواصل الاجتماعي جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الرابط: https://www.researchgate.net

٤- دعاء يوسف، في العراق قضايا طلاق عبر واتساب تحال للمحاكم ، ٢٥ يناير ٢٠٢٢ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٠ https://www.irfaasawtak.com/women

٥- سعيد شلش ، تأثير الإنترنيت في العلاقة الزوجية ، مقال منشور بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٤ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٢٧ https://www.balagh.com/woman/article

٦- القاضي جاسم محمد كاظم, كيف يتعامل القانون العراقي مع الخيانة الزوجية عبر الهاتف, مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣١ , تاريخ الزيارة على الموقع https://test.sjc.iq/view.

٧- القاضي عمار محمد كمال, الطلاق بوسائل الاتصال الحديثة, مقال منشور بتاريخ ٢٠١٣/٩/٩ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٢٠على الموقع https://www.iraqidevelopers.com/iraqfsc/ar/node/

٨- القضاء: ٣٠ ألف طلاق في بغداد خلال عام واحد ... سببها البوبجي والمسلسلات الغرامية والمخدرات ، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ ، العراق ، تاريخ الزيارة ٢٦/٨/٢٠٢٤ https://www.radionawa.com/all

٩- لاريسا صليعي ، الخيانة الإلكترونية .. مواقع التواصل الاجتماعي تهدد الحياة الزوجية ، بيروت ، لبنان مقال منشور بتاريخ ٢٠١٩/٣/٤، تاريخ الزيارة ٢٢٤/٩/١ https://www.aljazeera.net/women

١٠- نهرو محمد, نسب الطلاق تتجه نحو الارتفاع في العراق, مقال منشور بتاريخ النشر٢٠٢١/١١/٤, تاريخ الزيارة على الموقع ٢٠٢٤/٨/٢٦ https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq